

مشكلة العنف الأسري في المجتمع العربي الراهن

د. أحمد عبدالعزيز الأصفر اللحام(*)

ملخص الدراسة

دراسات عربية عديدة إلى أن مشكلة العنف الأسري باتت واحدة من **تشير** المشاكل العديدة التي تنتشر بقوة في الاوساط الاجتماعية المختلفة، بأشكال عديدة وبمستويات متباينة، لا سيما وأن مفهوم العنف كما هو محدد في أدبيات العلوم الاجتماعية واسع بما فيه الكفاية ليشمل العديد من أشكال السلوك التأديبي والتوجيهي للأبناء، مع أن انتشار أشكال العنف المباشر (غير التأديبي أو غير التوجيهي) واسعة الانتشار أيضاً، فالعديد من الدراسات العربية التي أجريت في كل من سوريا ومصر والاردن والسعودية واليمن والإمارات العربية والجزائر والمغرب وليبيا وغيرها تدل على أن حجم المشكلة ليس يسيراً ويتطلب المزيد من التحليل والرصد.

ويأخذ العنف أشكالاً عديدة، ويقع في مستويات مختلفة، فمن أشكاله: العنف الثقافي الذي ينطوي على تسويغ العدوان، والدفاع عنه، والعنف الاجتماعي، التي يقوم على ممارسة السلطة من وجوه غير قانونية. والعنف السياسي، والعنف الاقتصادي. أما مستوياته فتبدأ من العنف الفردي، إلى العنف على مستوى الأسرة، ثم الجماعة الاجتماعية في الحي، ومجالات العمل، وعلى مستوى المؤسسات والمجتمع المحلي، وحتى على نطاق أوسع، يمتد إلى الدولة نفسها التي تسوغ العنف ضد مواطنيها في كثير من الحالات، وضد غيرها من البلدان. ويبدو أن مستوى العنف في المجتمع ككل يظهر عندما يصبح عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة.

والعنف الأسري هو واحد من العديد من مظاهر العنف التي يمارسها البشر، ويدل على تراجع القيم الأخلاقية والإنسانية في شخصية الفرد، مع أن هذه الظاهرة تختلف من

(*) عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حيث الحجم والشكل من مجتمع لآخر، وبين آن وآخر في المجتمع نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة العنف الأسري تصبح أكثر وضوحاً مع انتشار ضعف بنية العلاقات الاجتماعية، على المستوى الكلي للمجتمع، وعلى مستوى الأسرة، ومع انتشار ضعف المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد ضمن العائلة الواحدة، وعدم التكامل في الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها كل فرد داخل الأسرة نفسها.

وتأتي أهمية البحث على المستوى التحليلي من التفسيرات العلمية التي قدمت لظاهرة العنف. فالرأي القائل بأن العنف هو خاصية الثقافة في هذا المجتمع أو ذلك، على سبيل المثال، يفتقر إلى الدقة العلمية لأنه ينظر إلى الثقافة باعتبارها حقيقة ثابتة، وأحكاماً ثابتة في أوقات مختلفة، فقد بات من المعروف أن الثقافة مستقرة نسبياً في المجتمع، ولكنها عرضة للتغيير مع مرور فترات زمنية تطول أو تقصر تبعاً لخصوصية المكونات الداخلية من جهة، ولخصوصية التحديات الخارجية المحيطة بها من جهة أخرى.

وتترافق في بعض الأحيان العادات الاجتماعية المتخلفة مع العنف الأسري، لكنها نتاج العوامل التي أدت إلى تشكيل ظاهرة العنف داخل الأسرة، ولهذا فإنها ليست من أسبابها، وقد ترتبط ظاهرة العنف الأسري أيضاً مع العديد من المشاكل الأسرية، أو العديد من المشاكل في نظام التعليم ولكن ظاهرة العنف الأسري ليس نتاجاً لهذه العوامل بالضرورة، ويقال الشيء نفسه بالنسبة للأبعاد الأخرى التي قد تترافق مع هذه الظاهرة، ولكن ليست من العوامل المسببة لها بالضرورة، لأنها هي نتاج العوامل نفسها التي أدت إلى انتشار ظاهرة العنف الأسري.

وتنتشر في سياق التفسيرات الاجتماعية نظريات عديدة لتفسير الانحراف بصورة عامة، والعنف الأسري بصفة خاصة من خلال العوامل الاجتماعية والقيم الثقافية التي تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف ضد أقرب الناس إليهم، ومن هذه النظريات الاجتماعية: نظريات التفكك الاجتماعي، ونظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية تفكك القيم، وغيرها من النظريات.

أما نظرية الضبط الاجتماعي فهي نظرية لتفسير السلوك المنحرف بشكل عام، والسلوك العنيف بشكل خاص، فإذا كان الشخص غير قادر على تحقيق تطلعاته من

خلال الوسائل المشروعة، ويشعر بالاضطراب والقلق، وهو تحت تأثير المشاكل التي يواجهها، يندفع في كثير من الحالات إلى ممارسة العنف ضد أفراد الأسرة التي ينتمي إليها. وتفسر نظرية التفكك الاجتماعي أشكال العنف بتفكك الروابط الاجتماعية، ذلك أن الإنسان اجتماعي بطبعه، ولهذا لا يستطيع العيش بدون علاقات اجتماعية مع الآخرين، ولهذا ترتبط مشاعره وأحاسيسه بأشكال العلاقات المتبادلة التي يقيمها مع غيره، فإذا كانت ارتباطاته بهم في حالة مستقرة، جاءت مشاعره وأحاسيسه مستقرة واجتماعية أيضاً، أما إذا كانت ارتباطاته بهم ضعيفة، تأتي مشاعره وأحاسيسه عدائية، إن مظاهر العنف على هذا النحو تزداد عندما تصبح العلاقات التي يقيمها مع الآخرين ضعيفة، مما يجعل اتجاهات الأفراد نحو العنف قوية جداً.

في الاتجاه الثالث، نظرية التحليل الوظيفي للعنف، وهي نظرية تأخذ بدراسة العنف الأسري بوصفه شكلاً من أشكال الفعل الاجتماعي الخاضعة لطبيعة الظروف الإنسانية المختلفة، ومنظومة الفعل الاجتماعي تتكون من أربعة نظم فرعية: هي المنظومة العضوية، والمنظومة الشخصية، والمنظومة الاجتماعية، والمنظومة الثقافية. والمنظومة في مكوناتها الأربعة تقع بين حدين أساسيين هما الحقيقة المطلقة من جهة، والواقع المادي من جهة أخرى، فإذا كانت المبادئ التوجيهية والمشاعر للأفراد تحت تأثير المنظومة العضوية، تظهر أعمالهم من خلال العنف، أما إذا كان مشاعرهم وأحاسيسهم تحت تأثير الثقافة والقيم المطلقة، فإن السلوك الإنساني يظهر من خلال مظاهر التعاون والتماسك الاجتماعيين.

غير أن هذه الاتجاهات على أهميتها تأخذ بتحليل مظاهر العنف في ضوء المكونات الداخلية للمجتمع والتنظيم الاجتماعي، في حين تدل مظاهر العنف التي يزداد انتشارها في المجتمع العربي على أن عملية التواصل مع الآخرين لها تأثير كبير في انتشار أنماط سلوكية لا تتوافق وخصائصه الثقافية والحضارية، وقد تأتي عمليات التواصل هذه مع المجتمعات الأخرى في التاريخ الواحد، كما هو الحال في عمليات التواصل التي يقيمها المجتمع العربي مع المجتمعات الغربية في الوقت الراهن، وقد تأتي عمليات التواصل مع المجتمع نفسه عبر مراحل تاريخية مختلفة، كما هو الحال في عمليات التواصل من طرف واحد التي يقيمها المجتمع العربي الراهن مع ماضيه، ومع ما كان عليه في فترات زمنية سابقة، مما يجعل الآخر أكثر سيطرة في وعي الذات.

وتأتي مظاهر العنف الأسري نتيجة التطرف في اتجاهين أساسيين في المواقف المختلفة من الحياة الاجتماعية المعاصرة، يجسد الأول البعد الفردي في الحياة الاجتماعية، وهو نموذج الحياة الاجتماعية الوافدة من الغرب، ويفضل أصحابه أن تكون الحياة مبنية على البعد الفردي مقارنة مع حياة الجماعة، وتعد مشاعر الأفراد وأحاسيسهم فردية بالدرجة الأولى، حتى لو أدى ذلك إلى انحلال الجماعة التي ينتمي إليها الأفراد، وانتشر هذا النمط من الحياة في المجتمع العربي ولكن في سياق مختلف جدا عن سياقه الذي نشأ فيه وهو المجتمع الغربي، الأمر الذي أدى إلى انتشار مظاهر من العنف لا يقرها المجتمع، وهناك العديد من أنماط السلوك الاجتماعي المشروعة في المجتمع الغربي، ولكنها تعد عنفاً في الثقافة العربية.

أما النموذج الثاني الذي اقترن بمظاهر العنف الأسري فهو النموذج الذي يفضل الجماعة، ويجعل لها الأولوية، وتأتي حقوق الفرد وواجباته من خصوصية بنية الجماعة ومصالحها، إذ تقتضي استمرارية الجماعة تحديد مجموعة من الحقوق والواجبات على شكل عادات وتقاليد وقيم وعقائد تفرض قيوداً على حياة الأفراد تبدو في ثقافة الغرب أشكالاً مختلفة من العنف الاجتماعي عموماً.

إن الاعتدال في الفكر والتوجه يعد مصدراً رئيسياً للسلوك المعتدل الذي يحترم حقوق الجماعة، مع احترام حقوق الأفراد، دون أن يؤدي ذلك إلى إهمال حقوق أي طرف على حساب الطرف الآخر، والاعتدال هنا لا يعني أن للسلوك نماذج صحيحة وأخرى خاطئة بالضرورة، ولكن هناك القيم الأخلاقية والدينية التي تسهم في تحقيق التوازن في حياة الجماعة وأفرادها، والتوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم نحو الآخرين الذين يتعاملون معهم داخل الأسرة وداخل الحي وفي المجتمع بمجمله.

مقدمة الدراسة

تعد مشكلة العنف الأسري واحدة من المشكلات الأساسية التي باتت واسعة الانتشار في المجتمع العربي الراهن، وهي تحمل في مضمونها دلالة على انتشار مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير الاجتماعية المتناقضة في اتجاهاتها وأبعادها، وغالباً ما تكون مبنية على واحد من اعتبارين فهي إما أن تكون مستمدة من الثقافة الغربية، ولا تتوافق مع الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع، أو أنها مستمدة من خصوصيات مراحل تاريخية سابقة فقدت شروطها والأطر الاجتماعية المسوغة لها، مما يجعلها تأتي في سياقات غير سياقاتها الطبيعية، وغالباً ما تصبح مصدر قلق واضطراب في المجتمع، وتدل مجموعة واسعة من الدراسات العربية على اتساع هذه الظاهرة وخطورتها في الوقت الراهن.

ففي الجزائر يقدر عدد النساء المعنفات اللواتي يترددن على مستشفى الجزائر العاصمة) سنويا بنحو (٩٠٠٠) امرأة تقدم حوالي الثلث منهن أكثر من مرة إلى الأقسام الاستشفائية بسبب تعرضهن لأعمال عنف متكررة^(١)، وفي المغرب وفي ظرف سنة (١) سبتمبر ٢٠٠٥ منتصف أكتوبر ٢٠٠٦) سجلت شبكة أناروز ٣٥٠٠ تصريحا بالعنف (أي بمعدل ٨ تصريحات في اليوم و ٢٥٠ في أشهر) أسفرت عن وجود ٥٨٨٦ فعل اعتداء مورس ضد ٣٤٤٩ امرأة^(٢)، وفي مصر كشف تقرير رقابي صادر عن لجنة المرأة بالمجلس المحلي بمحافظة الإسكندرية المصرية عن ارتفاع معدلات جرائم العنف ضد المرأة بالإسكندرية، حيث أشار التقرير إلى وجود ١٢٧٣٨ قضية تعرض للإناث عام ٢٠٠٨، وفقاً للبيانات الصادرة عن ضبطيات قسم مباحث الآداب العامة بالإسكندرية، فضلاً عن ٨٣ قضية دعارة و ١٩٠ قضية تحريض على الفسق و ٧٩١ قضية بالفنادق واللوكاندات و ٥٢٢ قضية فعل فاضح في الطريق العام^(٣)، وفي سورية تكشف دراسة منى غانم على أن (٧١٪) من النساء تعرضن في وقت ما لشكل من أشكال الاعتداء،

(١) الجازية الهامي، العنف الأسري في بلدان المغرب العربي: نحو كسر حاجز الصمت: الواقع والمقاربات، مؤتمر كرامة حول العنف الأسري، البحرين ٢-٤ ديسمبر ٨٠٠٢، ص: ٤١).

(٢) الجازية الهامي، المرجع السابق.

(3) <http://www.amanjordan.org/articles/index.php?news=3846>

جاء الشتم في مقدمتها وشمل (٥٠٪) من أفراد عينة الدراسة، ثم الضرب (٤٨٪)، والتحرش الجنسي (١٤٪)^(١).

أما بالنسبة إلى الدراسات النوعية، وهي الأكثر انتشاراً فلم تنطرق إلى الحجم الإجمالي للمظاهرة على مستوى هذه الدولة أو تلك، إنما أولت اهتمامها بظروف العنف الأسري، وخصائص الفاعلين، والضحايا وغير ذلك من الاعتبارات، ومن ذلك دراستي بلحاح (١٩٩٨) التي شملت (٥٠٠) امرأة، ودراسة بوعسكر (٢٠٠٣) التي شملت (٤٢٤) امرأة في تونس، وكذلك الحال دراسة اليوسف ٢٠٠٥ في المملكة العربية السعودية.

في تونس خلصت الدراسات إلى النتائج نفسها تقريبا حيث تبين أن ثلث النساء موضوع الدراسة (٣٣٪) قد تعرضن للعنف من طرف الزوج أو أحد أفراد الأسرة (أسرة الضحية أو أسرة زوجها) على الأقل مرة في حياتهن، كما تبين أن واحدة فقط من عشرة نساء تعرضن للعنف تتجاوز العوائق النفسية والاجتماعية وترفع أو تفكر في رفع شكوى ضد القرين العنيف أو في طلب الطلاق كحل لحمايتها من العنف^(٢)، وفي المملكة العربية السعودية تبين أن معظم حالات العنف الأسري لا تصل إلى دور الرعاية إلا عن طريق الشرطة مما يدل على أن هذه الحالات بلغت مرحلة متقدمة من العنف^(٣).

أما على المستوى العالمي، فتشير الدراسات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية والتي شملت (٢٤) ألف سيدة من دول مختلفة منها البرازيل وبنغلادش ونامبيا وأثيوبيا وبيرو وتايلاند وتنزانيا وغيرها.. إلى أن واحدة على الأقل من كل ست نساء في العالم يتعرضن للعنف الأسري، وأن أغليتهن لا يبلغن أحداً من المعانة التي تنجم عن ممارسات العنف ضدهن، كما أفادت الدراسات المشار إليها بأن نسبة تراوح بين ربع العينة ونصفها ممن

(١) منى غانم وآخرون، العنف الواقع على المرأة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، الاتحاد العام النسائي، ٢٠٠٥.

(٢) الجازية الهمامي، المرجع السابق، ص:..

(٣) عبد الله اليوسف وآخرون، العنف الأسري، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الرياض، ٥٠٠٢.

أجريت معهن المقابلات وتعرضن لاعتداء جسدي من قبل الرجال الذين يعيشون معهن تعاني من إصابات جسدية نتيجة العنف الممارس ضدهن^(١).

كما تشير دراسات للأمم المتحدة في العديد من دول العالم إلى أن ما بين (١٣ - ٦١٪) من النساء يتعرضن للعنف الجسدي، وأن ما بين (٢٠ - ٧٠٪) من جرائم قتل النساء في استراليا وجنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية تم ارتكابها من قبل الأزواج، وأن (٣٥٪) من النساء في فرنسا، و(٤٢٪) في ألمانيا يتعرضن للعنف النفسي من قبل الأزواج، وتشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن حوالي (٢٧٥) مليون طفل في العالم كانوا شهود عيان لأعمال عنف متكرر وقعت داخل الأسرة^(٢).

من الملاحظ أنه على الرغم من التطور الواسع الذي حققه الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، غير أن مظاهر هذا التطور لم تمس بنيته الداخلية وطبيعته البشرية، فهو مازال يحافظ على قدر كبير من صفاته التي يبدو فيها محباً للعدوان، متشوقاً لممارسة العنف، فمظاهر الجريمة والاستغلال والقتل والإرهاب التي يمارسها الإنسان في الوقت الراهن بأشكال مختلفة لا تقل في حجمها وخطورتها عما كانت عليه منذ الآلاف من السنين، مما يعزز الاعتقاد بأن مظاهر التطور مازالت في محيط الإنسان، ولم تستقر في شخصيته إلى الحد الذي تحول دون ممارسته للعنف بأشكاله المختلفة، ويجعل ذلك من تجديد الدعوة إلى ربط العلم بالأخلاق ضرورة من ضرورات التطور العلمي الذي ينمو بسرعة كبيرة، ويوسع قدرات الإنسان ومداركه في الوقت الذي تراجع فيه قيمه الإنسانية والأخلاقية، وتزداد معها مشكلات سلوكه ومظاهر عدوانه.

(1) WHO, Multi-Country study on women's violence against women, Summary report of initial results on prevalence, health outcomes and women's responses, Geneva, World Health Organization, 2006.

(٢) منظمة الأمم المتحدة، أشكال العنف ضد المرأة، نيويورك، الدورة الحادية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، مستخلص من:

www.amanjordan.org/downloads/files/2006/N0641972.pdf

١ - تحديد مشكلة البحث على المستوى التحليلي

تكمن مشكلة البحث على المستوى التحليلي في التفسيرات العلمية المقدمة لظاهرة العنف الأسري التي يزداد انتشارها في المجتمع تارة، وينخفض تارة أخرى تبعاً لعوامل نفسية واجتماعية واقتصادية متعددة، ذلك أن اختلاف الباحثين حول التعريف بمفهوم العنف، أو بدرجة انتشاره تعد ضعيفة إذا ما قورنت بالفروق المتعلقة بتفسيرات انتشاره في المجتمعات الإنسانية عامة، وفي المجتمع العربي خاصة، فالقول بأن العنف خاصية ثقافية، كما يذهب إلى ذلك برهان غليون، حيث يكون في مقدور ثقافات إنسانية عديدة ابتكار آليات ووسائل تستطيع من خلالها امتصاص مظاهر العنف في المجتمع، بينما تعد ثقافات أخرى غير قادرة على إحداث مثل هذه الآليات، مما يجعلها بيئات مناسبة لنمو مظاهر العنف بأشكاله المتعددة^(١) يفتقر إلى الدقة العلمية من حيث كونه ينظر إلى الثقافة وكأنها معطى ثابت لا يتغير، وتصلح أحكامه على مختلف الأزمنة، في الوقت الذي بات فيه من المعروف أن الثقافة توصف عادة بأنها ثابتة نسبياً، أي قابلة للتغير على مدار فترات زمنية تطول أو تقصر تبعاً لخصوصية مكوناتها من جهة، وخصوصية التحديات المحيطة بها من جهة أخرى، وينطبق الأمر نفسه على المقولات التي تجد أن العنف الأسري مرتبط بالعادات والتقاليد الاجتماعية كما تذهب إلى ذلك رجاء سلامة^(٢)، أو بالتفسيرات التي تعيد الظاهرة إلى أنماط التنشئة وبنى التعليم كما هو واضح في دراسة مبارك الياسمين^(٣)، أو التفسيرات التي تعيد الظاهرة إلى المسائل القانونية كما هو الحال في دراسة المحامية زينبات المنصوري^(٤) ذلك أن هذه الأبعاد بحد ذاتها تعد خاضعة للتغير وعوامله، وهي نتاج لمجموعة كبيرة من العوامل المؤدية إليها، شأنها في ذلك شأن مظاهر العنف الأسري

(١) برهان غليون، اغتيال العقل، مجلة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٠٩٩١، ص ٥٩.

(٢) رجاء سلامة، العنف ضد المرأة، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تشاورية بعنوان: «الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة» منظمة العفو الدولية، القاهرة، ٦٢-٨٢ حزيران، ٤٠٠٢.

(٣) مبارك سالمين، ظاهرة العنف في المدرسة، الطبعة الثانية، دار عبادي، صنعاء، ٥٠٠٢، ص ٦٥١.

(٤) المحامية زينبات المنصوري، الإشكاليات القانونية وموقف الشريعة من العنف الأسري، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العنف الأسري «الأسباب والحلول» ٦١-٧١ فبراير ٨٠٠٢.

تماماً، غير أن مظاهر الاقتران لا تعني بالضرورة العلاقات السببية، فقد يقترن العنف الأسري بجملة من العادات الاجتماعية المتخلفة، ولكنها ليست من أسبابه، إنما هي نتاج للعوامل التي أدت إلى تكوينه، ومن المحتمل أيضاً أن تقترن مظاهر العنف الأسري بمشكلات عديدة تتعلق بالنظام التربوي، ولكنها ليست بسببه، ويقال الأمر ذاته بالنسبة إلى الأبعاد الأخرى التي قد تقترن مع الظاهرة ولكنها ليست من العوامل المسببة لها بالضرورة، بقدر ما هي نتاج لذات العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة العنف الأسري. وفي ضوء ذلك تكمن أهمية البعد النظري والتحليلي لدراسة مشكلة العنف الأسري بمقدار ما تقدمه الدراسة من قدرات تفسيرية للظاهرة تساعد في تشخيصها ورصد العوامل المؤدية إليها، ذلك أن المعالجات التطبيقية يمكن أن تسهم في تعميق المشكلة وزيادة انتشارها بقدر غياب التشخيص العلمي المكافئ لها.

٢ - المسوغات العلمية والعملية للبحث

تأخذ المسوغات العلمية للبحث أهميتها من مظاهر التنوع الكبيرة في التفسيرات المعطاة للظاهرة، ففي المعالجة النظرية التحليلية، وتوضيح الرؤية التي من شأنها أن تفسر ظاهرة العنف في المجتمع العربي تكمن أهمية الإضافة المعرفية التي تقدمها البحوث العلمية إلى التراث النظري لعلم الاجتماع، فتطور العلوم رهن بقدرتها على تفسير الظواهر المعنية بها، والإضافات العلمية الجديدة لا بد أن تمس واقع هذا التفسير وأبعاده.

أما في المجال العملي والتطبيقي فأهمية الأبحاث ومسوغاتها تكمن في مقدار معالجتها للمشكلات التي يعاني منها الإنسان، وإذا كانت ظاهرة العنف الأسري واحدة من المشكلات الحقيقية التي يعاني منها عدد كبير من أفراد المجتمع، وتنجم عنها مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية متنوعة فأهمية البحث من الناحية التطبيقية تكمن في مقدار الاستفادة من النتائج النظرية في الأبعاد التطبيقية والعملية، وعلى قدر تطابق المعارف المستخلصة مع أحكام الواقع على قدر ما يتصف البحث العلمي من قدرة على معالجة المشكلات وتجاوزها.

وفي ذلك تكمن أهمية المسوغات العلمية للبحث في مقدار قدرته على تفسير الظاهرة

وإضافة معارف جديدة إلى التراث النظري في علم الاجتماع، أما المسوغات العملية فتكمن في الجوانب العملية المقترحة التي يمكن أن تسهم في الحد من انتشار الظاهرة، والعمل على تجاوزها في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة والسريعة.

٣- التعريف بمفهوم العنف الأسري

يتضمن المفهوم تعبيرين أساسيين هما العنف والأسرة، وفي الوقت الذي لا ينطوي فيه أي منهما على غموض بالمعنى الاصطلاحي، غير أن الاستخدامات المعاصرة تحمل في مضمونها دلالات مختلفة للتعبير الواحد في كثير من الأحيان، الأمر الذي يستوجب الوقوف عند كل منهما.

أ- تعريف العنف

يستخدم تعبير «العنف» للدلالة على استخدام القوة لتحقيق إرادة الفاعل وغاياته في علاقاته مع الآخرين، وتوجيههم نحو الاستجابة المناسبة لإرادته وغاياته، وفي هذا السياق يجد فرج عبد القادر أن العنف هو السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات المختلفة وتستخدم القوة لإكراه الخصم وقهره^(١)، ويرى فيه عبد المنعم الحنفي أنه اللجوء إلى القوة من أجل إخضاع أحد من الناس ضد إرادته، وهو ممارسة القوة ضد القانون، أو الحق^(٢).

وعلى الرغم من أن ممارسة العنف تبدو فردية بالدرجة الأولى، غير أن الملاحظات تفيد بأنه مسألة اجتماعية، ولا يمكن النظر إليها بوصفها مسألة فردية وحسب، فأساليب التعبير عن الغضب والعدوان تختلف، كما تذهب إلى ذلك الدكتورة ليلي داود، بين الشعوب والأمم باختلاف ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد، كما تختلف باختلاف الأشخاص أنفسهم ضمن الثقافة الواحدة. فيلاحظ أن بعض الأشخاص يعبر عن مشاعر

(١) فرج عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣، ص ١٢.

(٢) عبد المنعم الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، طبعة ثالثة، القاهرة، ص ٦٨.

الغضب والعدوان بأساليب بدائية، كالاغتيالات الجسمية كالضرب والحرق والسلب، ويلجأ آخرون إلى التهديد والنقد والسخرية، وقد تستخدم الابتسامة والنصيحة وغير ذلك. كما يلاحظ أن مجموعات أخرى من الأفراد قد تلجأ إلى أساليب غير مباشرة كالهروب والاستغراق في النوم. وقد يحول بعضهم غضبه نحو أهداف جديدة إذ لم يستطع التعبير عن غضبه نحو الأهداف الحقيقية، وقد يجعل من نفسه هدفاً للنقد والتوبيخ لعجزه عن نقد الآخرين، وينظر إلى ذاته على أنه مصدر الفشل والإحباط^(١).

وفي اللغات الأجنبية يستخدم تعبير (Violence) ذو الأصل اللاتيني، وتفيد موسوعة يونيفيرساليز المعجمية بأنه الفعل الذي يمارس من قبل طرف واحد على أطراف أخرى أو من قبل فرد على أفراد آخرين، عن طريق التعنيف بالقول أو الفعل، وهو يجسد القوة التي يمكن أن تأخذ شكلاً مادياً أو رمزياً، ويشير قاموس راندوم هاوس إلى مفهوم العنف يتضمن ثلاثة مكونات أساسية، أو ثلاثة مفاهيم هي الشدة، والأذى، والقوة المادية^(٢)، وفي هذا السياق يعرف ريمون آرون (Raymond Aron)، عالم الاجتماع الفرنسي، العنف بأنه «كل فعل يمثل تدخلاً خطيراً في حرية الآخر، وحرمانه من التفكير والرأي والتقرير، وتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أهدافه دون أن يعامله كعضو حر وكفؤ»^(٣).

كما يعرف ريتشارد نارندروف العنف بأنه مصطلح يشير إلى إساءة القوة أو التعسف في استخدامها ومهاجمة ما كفل له القانون الحماية من خلاله، والضبط الاجتماعي، وبذلك فإن مصطلح العنف يشير إلى التعدي غير المشروع على المجتمع والقيم الاجتماعية، ويضيف ريتشارد قائلاً: كلمة العنف مشتقة من الأصل اللاتيني «VIS» أي القوة والأصل اليوناني «BIA» وكلها تعني الانتهاك أو الاعتداء (Invade)، والغضب أو التدنيس (Violate) والقهر (Subdue)، والقمع (Oppress)^(٤).

- (١) ليل داود، مبادئ علم النفس، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠١، ص: ١٤٥
- (٢) إبراهيم بلعوي، العنف: المفهوم والأبعاد، دراسة نقدية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي في الجزائر، ٩-١٠ آذار ص ١٤.
- (٣) فريق من الاختصاصيين، المجتمع والعنف، ترجمة الياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٢.
- (4) Charles E. Siberman, criminal violence, criminal Justice, vintage Books, New York, 1980, p.64.

أما جرائم العنف فيراد بها غالباً تلك الممارسات التي تنطوي على اعتداءات مباشرة بحق الآخرين بغرض سلبهم ممتلكاتهم باستخدام القوة، وفي هذا الصدد يعرف تقرير العدالة الجنائية جرائم العنف بقوله: إنه من الأمور المهمة أن نميز بين الجرائم المختلفة في عمومها وجرائم العنف، فجرائم العنف هي الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص كجرائم القتل والاعتصاب والسلب والسطو والخطف والاعتداء، بينما الجرائم غير العنيفة (Crime Nonviolent)، أي الجرائم التي ليست من جرائم العنف، فإنها عادة ترتكب ضد الممتلكات، كالسطو على المنازل ليلياً (Burglaries)، وسرقة السيارات والاختلاس (Embezzlement)، وتزوير الشيكات (Check Forgery) والاحتيال (Fraud) والتعدي على أملاك الآخرين (Trespassing)⁽¹⁾

وعلى الرغم من اتفاق الباحثين على أن العنف يحمل في طياته القسوة والشدة، غير أنهم يختلفون حول شرعية الممارسة، ففي حين تعد مظاهر العنف المرتبطة بغايات تربوية وتعليمية وتأديبية مشروعة في الكثير من الثقافات الاجتماعية تعد غير مشروعة في ثقافات أخرى، فالمشكلة الحقيقية في تعريف العنف ليست في كونه استخدام للقوة أو الشدة فحسب، إنما في شرعية هذا الاستخدام، والظروف المحيطة به، الأمر الذي يوجب ربط مفهوم العنف بالسياق الاجتماعي والثقافي لممارسته. وفي سياق البحث في مفهوم العنف الأسري يستوجب الأمر البحث في مفهوم الأسرة، وما هي أوجه الغموض في الفهم.

ب - الأسرة

إذا كان من المتفق حوله بين جمهور الباحثين بأن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي ينشأ الأبناء في ظلها، وتتكون بشكل رئيسي من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، فإن الأمر الذي تثار حوله مشكلة مفهوم الأسرة يرتبط بطبيعة العلاقات التي تسود بين مكوناتها، لا في مكوناتها بذاتها، ويأتي التباين في التصورات المطروحة من تباين الفلسفات الاجتماعية التي تقوم عليها الأسرة في هذا المجتمع أو ذلك، وتكمن أهمية البحث في طبيعة العلاقة بين مكونات الأسرة بوصفها الأساس الذي تشاد عليه مشروعية العنف أو عدم مشروعيته، فممارسة

(1) Steven R. Donziger,; the real war on crime , the report of the national criminal Justice commission, Hoper perennial, A division of harper Collins publishers, 1990, P.7.

العنف بحد ذاتها يمكن أن تكون مشروعة في إطار فلسفة اجتماعية محددة، وغير مشروعة في إطار فلسفة اجتماعية أخرى، الأمر الذي يوجب البحث في طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين.

وتأتي ضرورة الأسرة وأهميتها بالنسبة للفرد من الوظائف النفسية والاجتماعية التي تؤديها، مع أن هذه الوظائف تختلف من مجتمع إلى آخر، فهي في المجتمع العربي أكثر اتساعاً وشمولاً، وهي ليست مجرد وسيلة لإرضاء الدافع الجنسي، أو لتحقيق بعض المنافع الاقتصادية، كما يرى «بوبنو» (POPENOE.P) الذي يجد أن كثيراً من الناس يتزوجون بسبب ما يصطلح على تسميته بمركب الجنس الأولى وهذا المركب يتكون في رأيه من خمسة عناصر هي الحافز البيولوجي، والشعور بالأمان الاقتصادي، والصدقة المشوبة بالجنس، والصدقة غير المشوبة بالجنس، والاهتمام بقضايا المنزل ومشكلات الأطفال⁽¹⁾.

غير أن التعريف يجعل الارتباط الأسري ارتباطاً نفعياً بالدرجة الأولى، ولا ينطوي على أبعاد وجدانية وأخلاقية وإنسانية توجب إحساساً بالمسؤولية الاجتماعية لكل من الزوج والزوجة إزاء بعضهما من جهة، ومسؤوليتها نحو الأبناء من جهة أخرى، ومسؤولية الأبناء نحو أبويهم أيضاً، فالعلاقات الاجتماعية الأسرية المبنية على المسؤولية الاجتماعية لكل فرد من أفراد الأسرة. وغالبا ما يفرض تكامل الأدوار بينها أنماط من العلاقات تبدو للوهلة الأولى أشكالا من العنف إذا ما تم النظر إليها من رؤية مختلفة تقوم على استقلالية الأفراد عن بعضهم، وتمتع كل منهم بشخصية منفصلة اجتماعياً ومهنيًا عن الشخصية الأخرى، فالزوج، في إطار هذه الأسرة غير معني كثيراً بقضايا عمل الزوجة، ومشكلاتها خارج المنزل، وقد تجد المرأة أن زوجها يعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية عديدة خارج المسكن، وتعتقد أن واجباتها في إمكانية التدخل لمساعدته مرهونة بما تستطيع فعله دون أن يمس ذلك عملها ومصالحها وتطلعاتها المستقبلية.

أما في المجتمع العربي فالأمر يختلف بدرجة كبيرة، فلا تظهر أية ملامح لاستقلالية الفرد عن أسرته، ولا في استقلالية أي من الزوجين عن الآخر، حتى مع انتشار ظاهرة

(1) Paul Popenoe, Modern Marriage, 2nd. Ed, pp. 137-144

تعدد الزوجات، كما لا تظهر أية معايير تسوغ استقلالية المرأة عن زوجها، ومزاولتها لعمل خارج المنزل على حساب الأسرة، ولا تظهر أية إمكانية لاستقلال الأبناء عن أسرهم حتى بعد تأسيسهم أسر جديدة تبدو شكلاً أنها مستقلة اجتماعياً عن الأسرة الأصل، غير أن الأمر ليس كذلك، فلا وجود للفرد بمعزل عن الأسرة بشكل خاص، ولا وجود له بمعزل عن الجماعة الأكبر التي ينتمي إليها بصورة عامة. وغالباً ما ينطوي الارتباط الاجتماعي للفرد مع الأسرة على مسؤوليات وأبعاد مختلفة تماماً عن تلك السائدة في المجتمع الغربي، حيث يظهر الميل شديداً نحو تعظيم حقوق الفرد دون الاهتمام الكافي بوحدة الأسرة وتماسكها وترابطها.

فما يميز الأسرة في المجتمع العربي إذن ليس تكوينها من الناحية الهيكلية، إنما طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود بين الأفراد المكونين لها، والتي تحمل في طياتها مواطن قوة وضعف بالنسبة إلى كل من الرجل والمرأة على حد سواء، لا توجد في الثقافات الأخرى. وفي الوقت الذي يمكن أن تحمل فيه هذه الخصائص شروطاً أفضل لحياة المرأة يمكن أن تحمل شروطاً أسوأ أيضاً إذا ما تم النظر إليها من وجهة النظر الغربية، أو إذا ما تم الانحراف عن المعايير الضابطة لها.

ج- العنف الأسري

العنف الأسري كما تعرفه أغلبية المصادر المتخصصة في هذا النمط من السلوك الإنساني، هو «سلوك عدواني موجه من واحد أو أكثر من أفراد الأسرة تجاه فرد أو أكثر من أفرادها... بحيث يكون في هذا السلوك ترجيح لميزان القوة بكفة الطرف المعتدي، مما يخلق طرفاً ضعيفاً غير قادر على مواجهة هذا العنف، وهو لا يقتصر فقط على العنف الجسدي وإنما يمتد ليشمل جميع أشكال الاعتداء المادي كالاغتداء الواقع على الجسم... والاعتداء المعنوي الواقع على الفكر والإرادة... والاعتداء اللفظي»^(١).

وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف الأسري بأنه «كل سلوك يصدر في إطار علاقة

(١) عبيدي العبيدي (٢٠٠٩)، أكثر ضحايا العنف الأسري من النساء، موقع صحيفة الوسط البحرينية، (www.alwasatnews.com). (الخميس ١٩ فبراير ٢٠٠٩)

حميمة ويسبب أضراراً أو آلاماً جسدية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة». ومعنى ذلك أن العنف الأسري هو أي سلوك يتضمن أي شكل من أشكال إساءة المعاملة البدنية أو النفسية أو الجنسية موجه من أي شخص ضد غيره في إطار العلاقات الشخصية أو الأسرية، كالعنف الذي يمارسه الوالدان تجاه الأبناء أو الأبناء تجاه الآباء أو الإخوة تجاه الأخوات^(١).

د - المجتمع العربي

يعد مفهوم المجتمع العربي واحداً من أكثر المفاهيم وضوحاً في ذاته، ذلك أن ما ينطبع في الذهن مع ورود هذا التعبير لا يختلف كثيراً بين الأفراد، ولا مع اختلاف مستويات تعليمهم، أو مستويات معيشتهم، أو مواقع نفوذهم في السلطة والدولة، فالفهم العام السائد لتعبير «المجتمع العربي» هو المجموع الكلي للسكان المقيمين في المنطقة العربية من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن البحر البيض المتوسط شمالاً وجبال طوروس على الحدود التركية إلى البحر العربي وصحراء أفريقيا جنوباً، ويراد بالمجموع الكلي للسكان مجموعهم العددي من جهة، وأنهاط العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تسود بينهم، وتميزهم عن غيرهم من الشعوب التي تختلف بلغاتها وتاريخها وحضارتها، بالإضافة إلى ما يحمله أبناء المجتمع العربي من أحاسيس ومشاعر وعواطف توحد بينهم، أو تقربهم من بعضهم، أو تباعد بينهم.

٤ - الأصول النظرية لدراسة مشكلة العنف الأسري

تتنوع النظريات المفسرة للعنف الأسري وتختلف في المبادئ الأساسية لكل منها، والأطر التحليلية المعتمدة فيها، ويمكن إيجاز أهم النظريات في ثلاثة اتجاهات أساسية تتعلق بالنظرية البيولوجية، والنظريات النفسية، والنظريات الاجتماعية، أما النظريات البيولوجية فغالباً ما تميل إلى تفسير مشكلة العنف بصورة عامة، بالجانب الوراثي الذي

(١) زينبات المنصوري، الإشكاليات القانونية وموقف الشريعة من العنف الأسري، مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة، ١٤-١٥ - شباط ٢٠٠٦.

يميل إلى القول بأن أن الأفراد الذين يتحدرون من أسر تمارس العنف في حياتها يمكن أن يقدموا على ممارسة العنف بدرجة تزيد عما هي عليه بين الأفراد الذين ينحدرون من أسر لا تمارسه، ويستشهد الباحثون في هذا المجال بما دلت عليه دراسات حديثة تبين الصلة بين بعض مظاهر الخلل في الصيغة الوراثية لبعض الأشخاص وميلهم لممارسة العنف والعدوان ضد غيرهم من الأفراد^(١)، كما تأخذ دراسات حديثة أيضاً بالربط بين الاضطرابات الفسيولوجية التي يعاني منها بعض الأفراد كالخلل في إنتاج الغدد الصم لأنواع محددة من الهرمونات التي تؤثر في كيميائية الدماغ، وتشجع السلوك العدواني لدى الأشخاص الذين يعانون من هذه المشكلات^(٢).

أما التفسيرات النفسية فتتظم في تيارات عديدة منها التحليلية والسلوكية والمعرفية والظاهرية وغيرها.. وهي تميل إلى القول بأن أي سلوك إنساني إنما يأتي نتاجاً لمجموعتين كبيرتين من العوامل المؤثرة فيه، العوامل المرتبطة بشخصيته، والعوامل البيئية المؤثرة فيه^(٣)، وبينما ترتبط المجموعة الأولى بخصائص شخصيته التي تميزه عن غيره، بما تنطوي عليه من مشاعر وقيم وأحاسيس وعواطف واتجاهات.. تشمل المجموعة الثانية العوامل المحيطة به، وتضم كل العوامل المؤثرة في تكوينه منذ تشكله جنيناً في رحم أمه وحتى تقدمه في العمر ووفاته.

وفي سياق التفسيرات الاجتماعية تنتشر مجموعة واسعة أيضاً من النظريات الاجتماعية التي ترمي إلى تفسير الانحراف بصورة عامة، والعنف بشكل خاص من خلال العوامل الاجتماعية المحيطة بالفرد، وتكسبه أنماطاً محددة من العادات والتقاليد والقيم التي تدفعه إلى ممارسة العنف بحق أقرب الناس إليه، ومن ذلك نظريات الضغط الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي، والتعلم الاجتماعي، والثقافة الفرعية، ونظرية التحييد وغيرها من النظريات.

نظرية الضغط الاجتماعي، تأخذ هذه النظرية تفسيرها للسلوك المنحرف بصورة

(١) محمد ربيع شحاتة، وآخرون، علم النفس الجنائي، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٤م.

(٢) عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٠م.

(٣) ناصر ميزاب، مدخل إلى سيكولوجية الجنوح، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص: ١٧١.

عامة، وللعنف بشكل خاص بمظاهر التناقض التي تبدو في كثير من الأحيان بين الرغبات والطموحات التي يتطلع إليها الأفراد لتحقيقها وبين الوسائل المشروعة التي تتيحها الثقافة السائدة للطرق التي تساعد الأفراد على تحقيق حاجاتهم، فقد تحول الوسائل المشروعة التي تقرها الثقافة السائدة دون إمكانية وصول بعض الأفراد إلى حاجاتهم الأساسية لعدم توفر الشروط اللازمة، مما يجعل الأفراد يشعرون بضغط اجتماعية تحول دون إمكانية تحقيقهم لحاجاتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن الوسائل والطرق غير المشروعة لتلبية تلك الاحتياجات، ويعد روبرت ميرتون (R.Merton) واحداً من أكثر القائلين بهذه النظرية، فهو يقيم تفسيره للسلوك الاجتماعي بشكل عام، على مقدار التطابق بين الأهداف الثقافية السائدة في عصر ما، والمعايير المستخدمة كوسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف. وهو بذلك يميز بين الأهداف الثقافية والحضارية من جهة، والقيم والمعايير الناطمة لتحقيق تلك الأهداف من جهة أخرى^(١).

نظرية التفكك الاجتماعي: تأخذ هذه النظرية تفسيرها لمظاهر العنف بتفكك الروابط الاجتماعية، ويعد عالم الاجتماع الفرنسي أميل دركهايم من أكثر القائلين بهذا التفسير، ذلك أن الإنسان كائن اجتماعي، وتعد مشكلة الانتحار بالنسبة إليه النموذج الذي اعتمد عليه لتوضيح أثر التفكك في الانحراف، فطبيعة الانتحار وشكله مرتبط وفق تصوره بطبيعة التماسك الاجتماعي الذي يصف المجتمع في وضع اجتماعي واقتصادي محدد، ويجد عناصر التماسك مرتبطة بثلاث متغيرات على الأقل تتمثل بممارسة الشعائر الدينية، والحالة الاجتماعية العائلية لفرد، وحجم الأسرة وعدد الأطفال فيها. ويعتبر (دركهايم) أن هذه المتغيرات الثلاث تحدد نمط التماسك الاجتماعي. فإذا وجدت بحالتها الإيجابية كان ذلك داعياً إلى شدة التماسك، وإذا وجدت بحالتها السلبية كان ذلك دالاً على ضعف التماسك بين الأفراد^(٢). ويتحدد ارتباط الفرد بالمحيط الاجتماعي من خلال هذه العناصر فتزداد عزلته مع ضعف التماسك، ويقرب الفرد من ممارسة الفعل الانتحاري،

(1) Chazel, Francois 1985, «Normes Et Valeurs Societes», Encyclopedie Universalise Corpuse (13), Paris, p: 125.

(٢) صفوح الأخرس. علم الاجتماع العام، مرجع سابق، ص: (٩٧).

غير أن هذه العزلة تأخذ بالتناقص مع زيادة معدل التماسك مما يجعل الفرد أقرب إلى الاندماج في الحياة الاجتماعية وإقامة العلاقات مع الآخرين.

نظرية انحلال القيم، وتعود في جذورها الغربية إلى عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر M.Wiber» الذي ركز بدرجة كبيرة على تحليل مفهوم الفعل الإنساني والعوامل المؤدية إليه، وقد خلص إلى القول بأن القيم الإنسانية هي المحرك الأساسي لكل فعل، وبحسب طبيعة القيم التي يتمثلها الفرد في وعيه ومشاعره تأتي أنماط سلوكه وأشكال الفعل الذي يمارسه في حياته الاجتماعية، وفي علاقاته مع الآخرين، ويميز (فيبر) العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية اعتماداً على ما يسمى (الإنابة بالقيم)، فالعلوم الإنسانية تحلل ظواهر الحياة بالرجوع إلى دلالاتها وأهميتها الثقافية، وهي مسائل لا يمكن اشتقاقها أو فهمها على أساس نسق العلوم الطبيعية وقوانينها التحليلية طالما أن للحوادث توجهات قيمة. فمفهوم الثقافة هو مفهوم قيمى، كما أن الواقع التجريبي يعد بالنسبة إلينا ثقافة بمقدار ما نقرنه بالأفكار القيمية^(١)، وفي ضوء هذا التصور فإن انحلال مجموعة من القيم المحددة للسلوك لا بد أن يتبعه تغير آخر في أشكال السلوك نفسه.

العنف الأسري والتفسير البنائي الوظيفي للفعل الإنساني، تأخذ مدرسة التحليل الوظيفي بدراساتها لمظاهر العنف الأسري من خلال النظر إليه على أنه شكل من أشكال الفعل التي يمارسها الإنسان في ظروف مختلفة، ويعد تالكوت بارسونز من أكثر علماء الاجتماع الذين أخذوا بالتحليل الوظيفي لدراسة أنماط السلوك، ويشكل تحليله لمفهوم الفعل نموذجاً يبين من خلاله مجموعات العوامل المؤثرة في السلوك، وتعد أعماله من أكثر الدراسات الوظيفية التي تناولت مفهوم الفعل عمقا، فدرس الشروط التي تحافظ في إطارها الوحدة الديناميكية للمجتمع على ذاتها، وتشكل نفسها على الرغم من التنوعات الاجتماعية الواسعة التي تضمها^(١). وبذلك يحافظ (بارسونز) على التوجه العام لنظريته القائم على مفهوم الاستقرار الاجتماعي والتوازن، وهو المبدأ الذي وجهه، إلى حد كبير، دراسات (دركهايم) و(رادكليف براون) وغيرهما.. وتقوم منظومة الفعل

(1) Tourine, Alain, 1971, «Sociologie De L>action», La Grande Encyclopedie , Librairie Larousse, p: 124

الاجتماعي برأيه على أربع منظومات فرعية تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية، ثم المنظومة الاجتماعية، وأخيراً المنظومة الحضارية. وتقع منظومة الفعل الاجتماعي بمنظوماتها الأربع بين حدي الحقيقة المطلقة، من جهة، والواقع المادي، من جهة أخرى. وبينما تقترب المنظومة العضوية من الواقع المادي تكون المنظومة الحضارية على تماس مع الحقيقة المطلقة^(١).

أما في الوطن العربي، فمن الملاحظ أن دراسات العنف بصورة عامة، والعنف الأسري بشكل خاص، تميل في معظمها إلى تحليل مظاهر العنف بالتركيز على الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية المسببة له، وترصد أبعاده بوصفه واحداً من مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي دون النظر إليه بوصفه نتاجاً لجملة من التحولات البيئية التي يشهدها المجتمع العربي منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. ويأخذ عدد كبير منهم بالتفاعل مع ظاهرة العنف الأسري وكأنها نتاج لعلاقات سببية بين متغيرات محددة واضحة المعالم، مما يجعل مسألة وضع حد لها رهناً بمجموعة من الإجراءات القانونية التي يقترحونها تارة، أو رهناً بتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال تمكينها اقتصادياً واجتماعياً تارة أخرى، أو من خلال تطوير المؤسسات الاجتماعية والقانونية التي من شأنها أن تضع المرأة في الموقف المقابل للرجل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

كما يلاحظ أن عدداً كبيراً من المثقفين العرب يدركون أن مظاهر العنف المنتشرة في المجتمع العربي إنما يأتي أكثرها انتشاراً من المشكلة الثقافية، غير أنهم يميلون دائماً إلى معالجتها بطريقة غير ثقافية، وغالباً ما يجدون ذلك في ممارسة أشكال جديدة من العنف، بصرف النظر عن مشروعية الجهة التي تجدها معنية باتخاذ الإجراءات الكفيلة الضامنة لذلك، غير أن معظم الإجراءات التي تتم في هذا الإطار، وبمعزل عن الرؤية الأخلاقية والثقافية والإنسانية للمشكلة، غالباً ما تؤدي إلى مزيد من العنف الممارس ضد المرأة خاصة، وضد الشخصية الأضعف في بناء الأسرة عامة، وذلك من خلال ظهور أشكال جديدة للعنف لا يمكن ضبطها من الناحية القانونية، ولا يمكن وضع حد لها في سياق

(١) الأخرس، علم الاجتماع العام، ٣٨٩١، ص: (٨٦١).

الترابط بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي، بالإضافة إلى انتشار آراء تنظر إلى المسألة الثقافية وكأنها معطى ثابت لا يتغير، متجاهلين أن الثقافة العربية التي ينظر إليها بعضهم على أنها تسوغ العنف الأسري، وتجعل له أساساً دينياً واجتماعياً، لم تكن كذلك في الماضي، ولا هي كذلك في بنيتها ومكوناتها، ويأخذ بعض المفكرين العرب باعتقاد نظرية عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu) الداعية إلى القول بأن مظاهر العنف عامة تتجلى بشكل واضح في أنماط التربية المنتشرة في المؤسسات التعليمية التي تعمل فيها الأفراد تبعاً لمصالح القائمين عليها، «ذلك لأن المجتمع هو الذي يشكل التربية وفقاً لمصالح أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة فيه»^(١)، ويذهب بورديو إلى اعتبار أن أي نشاط تربوي هو من الناحية الموضوعية شكلاً من أشكال العنف الرمزي، بوصفه فرضاً من قبل جهة متعسفة منحازة لتوجه ثقافي محدد^(٢)، وكان العنف وفق هذا التصور نتيجة لهيمنة ثقافية نرضها مؤسسة اجتماعية أو ثقافية في المجتمع، وتسوغ خضوع الأبناء لها وقولبتهم لمصالحها، ومن الملاحظ أن بورديو وإن كان قد رأى أن المجتمع والمؤسسات التربوية تمارس عنفاً رمزياً لقبولية الأبناء وفق معاييرها، لكنه لم يظهر الوظيفة التي يؤديها العنف الرمزي في وحدة الجماعة وتماسك أبنائها، ولم يأخذ بالاعتبار طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع.

ويمضي مبارك سالمين في التوجه نفسه، ويرى بأنه لا يوجد في حقيقة الأمر نظام تعليمي محايد، ذلك أن كل نظام تعليمي إما أن يكون أداة للقهر، أو أداة للحرية، والمؤسسة التعليمية ليست خارج الحركة الاجتماعية، على الرغم من طابعها التنظيمي، فهي قادرة على الحركة والتطور بفعل حركة المجتمع وتطوره الدائمين، ويستمد النظام التربوي فاعليته من عمليات صراع القوى الاجتماعية المستمر وانخراطها في عمق التحولات التي تحيط بها^(٣)، الأمر الذي يتوافق مع نظرية بورديو ويجعل من مشكلة العنف نتاجاً للصراعات الاجتماعية السائدة.

(١) رواه الترمذي ٤ / (١) سعيد إسحاق، فلسفات تربوية معاصرة، عالم المعرفة، العدد ٨٩١، حزيران، الكويت، ٥٩٩١، ص ٥٦١.

(٢) بيير بورديو، العنف الرمزي، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، ٥٩٩١، ص ٧.

(٣) مبارك سالمين، ظاهرة العنف في المدرسة، الطبعة الثانية، دار عبادي، صنعاء، ٥٠٠٢، ص ٦٥١
٤٦٨، رقم: ٢١٦٩، وأحمد في المسند ٥ / ٣٩٠، رقم: ٢٣٣٦٠

وفي سياق إشارته إلى أهمية البعد الثقافي في مشكلة العنف يجد برهان غليون أن العنف يعد خاصية ثقافية، إذ يكون في مقدور ثقافات إنسانية عديدة ابتكار آليات ووسائل تستطيع من خلالها امتصاص مظاهر العنف في المجتمع، بينما تعد ثقافات أخرى غير قادرة على إحداث مثل هذه الآليات، مما يجعلها بيئات مناسبة لنمو مظاهر العنف بأشكاله المتعددة^(١)، ومن الملاحظ أن برهان غليون ينظر إلى الثقافة وكأنها معطى ثابت لا يتغير بين آن وآخر، مع العلم أن الثقافة العربية التي تفتقر اليوم إلى آليات تستطيع من خلالها امتصاص مظاهر العنف لم تكن كذلك في الماضي ولا هي كذلك في بنيتها ومكوناتها التقليدية، إنما جاء عجزها نتيجة التواصل غير الواعي مع ثقافة الآخر، ونتيجة انبهار عدد كبير من المثقفين العرب بثقافة الغرب واستلابهم بها.

وإلى جانب ذلك تنتشر في الفكر العربي المعاصر تفسيرات للعنف تجعل منه نتاجاً لواقع التخلف الذي يعيشه المجتمع العربي المعاصر، فتجد الباحثة رجاء سلامة أن من أهم العوامل التي تساعد على انتشار العنف في الثقافة العربية وجود خطاب ثقافي سائد يسهم في تعزيز مظاهر العنف ضد المرأة، وخاصة ما يتعلق منه بالعادات والتقاليد، وتحريم حقوق المرأة، والخلط المتواصل بين مبدأي الدين المواطنة، وما يترتب على ذلك من تمييز في مجال الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى وجود صيغة العلاقة الأبوية التي تفرض واجب الطاعة على المرأة وتمنح حق التأديب للرجل، ورضوخ الكثير من النساء إلى العنف الزوجي، وميل الأنظمة القانونية إلى عدم إنصاف النساء، باعتبار أن الأسرة مجال خاص، وأن المرأة التي لا تطيع زوجها ناشز، كما ترى الباحثة أن من عوامل انتشار العنف وجود هيئات وأفراد يديرون المقدس وينتجون قضاءً موازياً للقضاء المدني، مناقضاً له، مستغلاً لفراغاته، وغالباً ما يستغل هؤلاء سلطتهم المعنوية وقدرتهم للتأثير في القطاعات العريضة من الناس لتأكيد أن الفروق بين الرجال والنساء هي فروق طبيعية فطرية، وأن تحرر المرأة من الأدوار النمطية هو خروج عن النظام الإلهي، واختزال الرسالة الأخلاقية

(١) برهان غليون، اغتيال العقل، مجلة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولي، القاهرة،

للقرآن في مجموعة من الأحكام، ورفض دعوات الفصل بين العبادات والمعاملات التي يجب أن تخضع لسنة التطور والتحول^(١).

وتلخص رجاء سلامة العوامل التي تؤدي إلى انتشار مظاهر العنف ضد المرأة في أربعة عوامل أساسية يمكن إيجازها بصيغ العلاقات التي تجعل جسد المرأة ملكاً للزوج أو الأسرة، وهي صيغة مترسبة في البنى المجتمعية التي تجعل جسد المرأة مجالاً رأسمال رمزي للرجل، وصيغ العلاقات الأبوية التي تفرض واجب الطاعة على المرأة وتمنح حق التأديب للرجل، والخلط المتواصل بين سجلين مختلفين هما سجل الدين باعتباره تجربة روحية تربط بين الخالق والمخلوق، وسجل المواطنة باعتبارها انتماء للدولة، وأخيراً وجود خطاب ثقافي ديني رائج يكرس العنف ضد المرأة^(٢).

والملاحظ أن الباحثة لا تخرج من حيث النتيجة عن مظاهر الانبهار بثقافة الغرب، فهي تنظر إلى الثقافة العربية من رؤية ثقافية مختلفة تماماً، شأنها في ذلك شأن من يفهم قواعد لغة متكاملة في ذاتها من خلال قواعد أخرى للغة مختلفة تماماً سبق له أن تعلمها، أو أن يحكم على قضايا اجتماعية في دولة وفق معايير وأحكام تعود لدولة أخرى.. إن الثقافة كل متكامل، لا يمكن أن تفهم على نحو معمق إلا من داخلها، وكل فهم لها من معايير مختلفة عنها إن هو في النتيجة إلا تشويه غير مقصود لها، وسرعان ما يصبح اجتهاده واحداً من العوامل التي تحول دون الغاية المرجوة منه.

وفي الحلقة النقاشية التي نظمتها جمعية نهضة فتاة البحرين ترى الأستاذة اعتدال مجبري من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بتونس أنه رغم كل ما تم تحقيقه في مجالات الصحة والتعليم وحتى في التشريعات (بنسب متفاوتة) في المنطقة العربية، ما زال التمييز ضد المرأة ظاهرة اجتماعية، ثقافية وقانونية، سياسية، مقبولة ومشرفة كما أن التمييز هو نتاج بنية اجتماعية ذكورية، تستمر وتتناقل عبر التنشئة الاجتماعية والتعليم والإعلام. وتشير إلى أهداف مشروع «الدعوة لمكافحة العنف القائم على أساس النوع

(١) رجاء سلامة، العنف ضد المرأة، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تشاورية بعنوان: «الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة» منظمة العفو الدولية، القاهرة، ٦٢ - ٨٢ حزيران، ٤٠٠٢.

(٢) رجاء سلامة، العنف ضد المرأة، مرجع سابق.

الاجتماعي» من ٢٠٠٦-٢٠١١ والذي تنفذه مؤسسة «كوثر» ومنها رفع مستوى المعارف حول الوضع الراهن لمسألة العنف الموجه ضد النساء، وذلك من خلال البحوث وجمع وتحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع في المنطقة وبناء قدرات مقدمي الخدمات في مجال مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية. وإيجاد تحالفات استراتيجية للدفع بالديناميكيات الإقليمية والوطنية بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف وكذلك الدعوة والتوعية بأهمية مسألة مكافحة العنف ضد المرأة وبأهمية دور مقدمي الخدمات في مجال الاستماع وتوجيه النساء ضحايا العنف وذلك لدى الجمهور العادي وصانعي القرار والإعلاميين. ويتضمن مشروع مكافحة العنف ضد المرأة، كما تشير إلى ذلك مجبري القيام بدراسات تشخيصية للعنف الأسري القائم على أساس النوع الاجتماعي في كل من تونس والسعودية والعراق والبحرين وتطوير الحقبة التدريبية مع تأمين ثلاث دورات تدريبية وإنتاج دليل إقليمي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ودليل إقليمي للملصقات ووضع قاعدة بيانات للممارسات الجيدة^(١).

وعلى هامش الاجتماع العربي الثاني لمكافحة العنف الأسري، والذي اختتم أعماله في عمان، المملكة الأردنية تفيده الأمانة العامة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن أن مشكلة العنف الأسري الجسدي والنفسي واللفظي آخذة في التفاقم لنقص الوعي بضرورة التبليغ وقت حدوثها، وتضيف أن الدول العربية تعاني من غياب المعرفة بحجم المشكلة الحقيقي، الأمر الذي يحول دون إمكانية رصد البرامج الكافية لمعالجتها، خصوصاً وأن المرأة تحجل من الإفصاح عن تعرضها للعنف على يد زوجها أو أبيها أو أخيها، كما أن الطفل يعتقد في كثير من الأحيان أن الأمر عادي تماماً ما يمنعه من القيام بتبليغ الجهات المسؤولة^(٢).

(١) هناء المحروس، المرأة ضحية العنف الأسري، شبكة المحامين العرب، موقع محامو البحرين

(www.mohamoon-bh.com) ٢٠٠٨ / ١٢ / ٢٣

(٢) هناء نمروقة، خبراء عرب يحذرون من تنامي ظاهرة العنف الأسري، موقع الرأي نيوز

(http://www.alraynews.com/News.aspx?id=165348)، (٨١ / ٢٠ / ٩٠).

كما يوصي المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف، الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان يومي ١٦ / ١٧ شباط ٢٠٠٨، وتحت شعار «نحو منهاج عمل لحماية الأسرة من العنف» باعتماد الأهداف الاستراتيجية الواردة في منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري من أجل إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال تعميق ثقافة الحماية والمعرفة بمفهوم العنف ومخاطره وكيفية الوقاية منه من خلال التعامل مع جذوره ومسبباته الأساسية ودور السياسات الوطنية في الوقاية منه^(١).

وإلى جانب ذلك يكشف استطلاع للرأي قامت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ٣٦٪ من حالات العنف الأسري نابعة أساساً من ضعف الوازع الديني، ورأى بعض الحقوقيين المهتمين بظاهرة العنف الأسري أن الاستطلاع كشف عن حقائق لا يريد بعضهم الاعتراف بها، إذ دون المصوتون في الاستفتاء السبب الأول في ضعف الوازع الديني لدى مرتكبي العنف، فيما رأى ٣١٪ من انتشار ظاهرة العنف الأسري يعود لأسباب اقتصادية، أما الأسباب الاجتماعية فلم تتجاوز نسبتها ٢٥٪، فيما سجلت الأسباب الأخرى حوالي ٧٪^(٢).

وعلى الرغم من أن الإحصاءات المتداولة تقوم في الجزء الكبير على دراسات موضوعية غير شاملة، غير أن التقديرات العامة تشير إلى أن (٩٠٪) من مرتكبي جرائم العنف الأسري هم من الذكور، وأكثر من نصف حوادث العنف الأسري تقع ضد الزوجة، ويطرح الدكتور رشود الخريف مجموعة من التساؤلات حول تزايد انتشار هذه الظاهرة، ومن ذلك هل يمكن أن يعزى هذا السلوك لأسباب نفسية؟، وهل له صلة بالفقر والبطالة وتعاطي المخدرات؟.. أم أنه مرتبط بضعف الوازع الديني؟.. وكل هذه التساؤلات مشروعة من الناحية العلمية، ويجد الدكتور رشود أن هناك حاجة حقيقية لفهم المجتمع بشكل معمق، وأكثر واقعية وشمولاً، وأن هناك حاجة ضرورية لإجراء

(١) عبيدلي العبيدلي، أكثر ضحايا العنف الأسري من النساء، موقع صحيفة الوسط البحرينية، (الخميس ٢٠٠٩ / ٢ / ١٩) (www.alwasatnews.com).

(٢) منير النمر، «صمت الضحية» ليس حلاً للمشكلة، صحيفة الرياض، العدد (١٤٧٢٠) ١٢ أكتوبر.

دراسات استشرافية شاملة ودقيقة، تركز على تشخيص التغيير الاجتماعي واتجاهاته، مستفيدة من تجارب المجتمعات الأخرى^(١)

وتذهب فاطمة سلامة عياد إلى أن العنف الأسري يتضمن كل أشكال الأذى أو الضرر الذي يوقعه فرد من أفراد الأسرة على آخر إلا أن الإحصائيات لا تدع مجالاً للشك بأن الأنثى تشكل الغالبية العظمى من ضحاياه، مما يجعل العنف الأسري ظاهرة مرتبطة بالمرأة. والعنف الأسري ظاهرة تمتد في الزمن عمقاً إلى نشأة المجتمعات الإنسانية كما أنها ظاهرة عبر حضارية حيث توجد في كل المجتمعات المعاصرة دون تمييز على أساس ثقافي أو عرقي أو اقتصادي^(٢).

وتجد سلام عياد أن الظاهرة تنتشر في المجتمع العربي، وفي غيره من المجتمعات على حد سواء، غير أن ظهورها وانتشارها يختلف في درجة الاهتمام والمصارحة بها لدرجة قد يفسر بالإهمال والتجاهل المتعمد والذي بدوره سمح للظاهرة بالاستمرار والاستمرار. وقد عبر هذا التجاهل والإهمال عن نفسه بما يلاحظه دارس هذه الظاهرة من ندرة للأبحاث والتقارير المتعلقة بظاهرة العنف الأسري بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص حيث أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لم يتم رصد إلا عدد يسير من الدراسات العربية حول تلك الظاهرة وحتى هذا اليسير نشر معظمه بلغة وإصدارات غير عربية^(٣).

٥- فرضية الدراسة وضعف الرؤية الاجتماعية الوسطية وانتشار مشكلة العنف الأسري

على الرغم من أن الجهود العلمية المرتبطة بالعنف الأسري التي ظهرت في الآونة الأخيرة، كانت على درجة كبيرة من الاتساع، وتجلت في البحوث العلمية والندوات والمؤتمرات المتتالية، غير أنها بنيت على فكرة ربط انتشار الظاهرة بمظاهر التخلف السائدة

(١) رشود الخريف، العنف الأسري.. لماذا المفاجأة، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٥/١٠/٢٠٠٨، (www.aleqt.com)

(٢) فاطمة سلامة عياد، واقع العنف الأسري، التجربة الخليجية، العنف الأسري صورته، أسبابه والنظريات المفسرة له، مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة، ١٤-١٥ - شباط ٢٠٠٦

(٣) فاطمة عياد، مرجع السابق.

في المجتمع العربي، قياساً لما سائد ومنتشر في المجتمع الغربي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة واستقلاليتها إلى جانب استقلالية الأبناء وميلهم الشديد لبناء مشارهم الحياتية بشكل مستقل بمعزل عن الأسر التي نشؤوا فيها، ومن الملاحظ أن هذه الدراسات لم تأخذ بالاعتبار مظاهر التغير التي يشهدها المجتمع العربي منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، إنما أخذت تتفاعل مع هذه التغيرات وكأنها معطيات ثابتة تفسر كل ما يصف المجتمع من مظاهر التخلف والضعف، أما عمليات التواصل مع الآخر، والتحديات التي تواجه المجتمع العربي على المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية فلم تحظ بالقدر المناسب، ولم يكن لها دور أساسي في تفسير المشكلة، كما هي في الأدبيات النظرية التي تناولت الموضوع.

إن التزايد الملحوظ في انتشار مظاهر العنف الأسري في المجتمع العربي الراهن لا يمكن تفسيره إلا في سياق عمليات التغير الاجتماعي التي يشهدها المجتمع منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، فالتزايد الملحوظ في انتشار الظاهرة إن هو إلا نتاج لمجموعة من العوامل الأساسية التي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١- انتشار الشعور القوي بالحاجة إلى نموذج ثقافي يلبي احتياجات المجتمع، ويضمن له القوة والمنعة، خاصة بعد أن ظهرت العلاقات غير المتكافئة مع الآخر بصورة عامة، ومع انتشار مظاهر العجز في مواجهة الأخطار السياسية والعسكرية التي نجمت عن الاحتلال الصهيوني لفلسطين وقيام الكيان الصهيوني باحتلال القدس الشريف، ومحاولات التهويد المستمرة، حتى أصبحت مظاهر اللاتكافؤ والشعور بالضعف والوهن بادية في الوعي العربي على المستويات المختلفة.

٢- انتشار مظاهر الوحدة والتنوع في المجتمع العربي التي كان لها تأثير كبير في انتشار استجابات مختلفة للتحديات المشار إليها، فقد أسهمت مظاهر التنوع في انتشار استجابات مختلفة إلى حد التناقض في كثير من الأحيان، في الوقت الذي كان فيه لمظاهر الوحدة تأثير كبير في استمرارية التفاعل، وعدم القدرة على الانقسام والتباعد على المستوى الثقافي والاجتماعي مع أن الممارسات السياسية أدت دوراً سلبياً في هذا المجال.

٣- انتشار رؤى فكرية ونماذج ثقافية متباينة تتباين مظاهر التنوع المشار إليها، بهدف تحديد الأطر العامة لكيفية التفاعل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المنتشرة في المجتمع، على المستويين الداخلي والخارجي، ومن الملاحظ أن هذه النماذج جاءت متناقضة بدرجة كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بعمليات التحول في نمط الحياة الاجتماعية لأبنائه، من حياة تقوم على أساس الجماعة، إلى حياة اجتماعية يغلب عليها الطابع الفردي.

وتأتي التحولات الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها نتيجة لعمليات التواصل غير المتكافئ مع الآخر، وغير الواعي لحثياته ومكوناته. لقد استقرت الحياة الاجتماعية للأفراد في المجتمع العربي، ولفترة طويلة من الزمن على أساس الانتماء للجماعة، (الأسرة في المقام الأول، ثم العشيرة، والقراية، والطائفة، والدين.. إلخ) وغالباً ما تراقق هذا الشعور مجموعة واسعة من القيم والاتجاهات والمشاعر والعواطف التي تجعل الجماعة هدفاً بحد ذاتها، وقيمة كبيرة تجب المحافظة عليها، والفرد في هذه المنظومة الاجتماعية لا ينظر إلى أفراد أسرته على أنهم أفراد منعزلون أو مستقلون عنه، بل يشكلون امتداداً طبيعياً لشخصيته، كما أن المعاني الاجتماعية لحياته مرتبطة بهم، فلا معنى لأي نجاح في الحياة دونهم، ولا معنى لأي استقرار نفسي واجتماعي دونهم. ولهذا فإن سعادته رهن بسعادتهم وبوجودهم، وبما يحققونه من نجاح وتطور ونمو، حتى أن نجاح الأبناء في حياتهم إن هو من حيث النتيجة لإنجاح له، وعلى مقدار السعادة التي يشعرون بها يشعر هو بالسعادة أيضاً، وفي هذه المنظومة من التفاعل الاجتماعي يصبح مستقبل الفرد رهنًا بقوة الروابط الاجتماعية التي يقيمها مع أفراد أسرته، فهم الأمل والمستقبل.

غير أن معاني القراية والانتماء في ظل منظومات المجتمع الحديث تحمل دلالات مختلفة، فالحياة العصرية في نمطها الجديد إن هي إلا حياة فردية بالدرجة الأولى، وتولد في وعي الأفراد الشعور بالتغاير والتباين مع الآخر بصورة عامة، بما في ذلك أفراد الأسرة، وخاصة الزوجة، وبالتالي فإن الإحساس بالاستقلالية والبحث عن الذات يعد الأكثر انتشاراً، ومعاني الحياة لم تعد مرتبطة بما يحققه أفراد الأسرة من نجاح أو تطور بقدر ما هي مرتبطة بالنجاحات الفردية، فتظهر لدى الأفراد رغبة قوية بالتفرد والبحث عن مستقبل آمن بالاعتماد على النفس، وتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات المستقبلية (الثروة ومصادر

الدخل وتوفير مستلزمات العيش الكريم.. الخ) بمعزل عن أفراد أسرته، وبالتالي فإن أي مشروع يقدم عليه الفرد إن هو إلا مشروع فردي لا علاقة لأفراد الأسرة به، ولا علاقة لهم بأي مردود يمكن أن يترتب عليه.

وبالنظر إلى أن منظومة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد في المجتمع العربي الراهن باتت تنطوي على مزيج من منظومتي التفاعل المشار إليهما فإن الروابط الاجتماعية بنمطها التقليدي تصبح عبئاً على عدد كبير من الأفراد، وخاصة أولئك الذين يتطلعون إلى الحياة العصرية، وهم يعيشون في بيئات اجتماعية تقليدية تفرض عليهم أعباء اجتماعية والتزامات أسرية متنوعة، فتبدو مظاهر العنف الأسري في أنماط سلوكهم وأشكال تفاعلهم مع أفراد أسرهم بصورة عامة، ومع زوجاتهم أو أزواجهم بشكل خاص، كما أن الروابط الاجتماعية بنمطها العصري القائم على الاستقلالية لم تتحقق شروطها في الواقع المعاش، مما جعلها غريبة عن المجتمع وتحمل قدراً كبيراً من معالم الخروج عن مبادئه ومعاييره.

في ضوء هذا التصور يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين، الأول هو النمط التقليدي الذي تبدو فيه الحياة الاجتماعية لأفراد الأسرة قائمة على التعاضد الاجتماعي، وفيه تظهر ملامح التكامل والتفاضل في العلاقات الزوجية تبعاً لأسس تقسيم العمل بين الزوجين، فيدرك كل منهما في وعيه حقوقه والواجبات المترتبة عليه، بالشكل الذي يضمن حماية الأسرة واستمراريتها والمحافظة عليها. وفي هذا النوع من العلاقة تبدو القيم الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية الأساس الذي تقوم عليه وحدة الأسرة وتماسك أفرادها.

والنمط الثاني هو النمط العصري، الذي تبدو فيه ملامح الاستقلالية واضحة في العلاقات الاجتماعية بين الزوجين، حيث تنتشر مظاهر الحياة الاجتماعية القائمة على الفردية بدرجة عالية، فتنتشر في هذا الإطار قيم المساواة بين الرجل والمرأة، وشعارات تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذي يسهم في تعزيز مبدأ الاستقلالية، والاعتماد على الذات والتفكير بالمستقبل بمعزل عن الآخرين.. وفي هذا النمط تبدو مظاهر الحياة وأشكال الروابط متكافئة بدرجة عالية، لكنها لا تقوم على التكامل أو التعاضد، إنما

على استقلالية الفرد في مشاريعه وتصوراتهِ عن المستقبل، ومن الطبيعي أن تنتشر أيضاً مظاهر تفكك الأسرة بدرجة كبيرة، بسبب أن الحياة قوامها الفرد، وليست الأسرة كما هو الحال في النموذج السابق.

أما النمط الثالث، فيبدو أنه أكثر تعقيداً، هو النمط الذي تمتزج فيه معالم النمطين السابقين معاً، فيسوغ الفرد لنفسه نمط الحياة العصرية القائم على الحرية الشخصية، في الوقت الذي يعيش فيه ضمن بيئة اجتماعية تقليدية، فتصبح الالتزامات والواجبات التي تفرضها تلك الحياة أعباء يسعى للتخلص منها، والتحرر من قيودها، مما يجعل علاقته مع الطرف الآخر الزوج أو الزوجة مليئة بالتناقضات النفسية والاجتماعية، ففي حين يقدم أحد الزوجين على ممارسة حريته الشخصية كما هي في نمط الحياة العصرية، ولكنه لا يعطي هذا الحق للطرف الآخر، ولما كانت المرأة في المجتمع العربي في موقع الضعف قياساً إلى الرجل، فإنها تتعرض أكثر منه إلى سوء المعاملة، والإكراه والإجبار.. وفي ذلك تكمن مشكلة العنف الأسري، وتزداد انتشاراً مع ازدياد هذه الثنائية في الحياة الاجتماعية.

إن الإزدواجية المشار إليها، في الوعي الاجتماعي تسبب إشكالات عديدة لغياب التوافق بين الأنماط السلوكية المرغوب فيها، والمنظومة الثقافية والاجتماعية السائدة التي تلفظ ذلك السلوك بوصفه سلوكاً شاذاً عن بنيتها، فتبدو مظاهر الخلل والاضطراب، ومنها تأتي مظاهر العنف الأسري التي يقدم عليها الكثير من أرباب الأسر، أو ربّات الأسر تبعاً لموازين القوة الاجتماعية في الأسرة، وتتنفي بذلك فكرة أن مشكلة العنف الأسري مرتبطة بالثقافة العربية، أو بالثقافة الإسلامية، أو بالثقافة العشائرية أو التقليدية بصورة عامة، كما أنها لا ترتبط بالثقافة الغربية المعاصرة الوافدة من المجتمع الغربي، ذلك أن كل ثقافة بذاتها يمكن أن تحقق حماية حقيقية لأفراد الأسرة إذا ما استوفت شروطها في الحياة الاجتماعية، أما أن تظهر ملامح سلوك اجتماعي مستمد من ثقافة اجتماعية في وسط ثقافي مختلف ففي ذلك ما يدعو إلى ظهور الإرباكات والمشكلات التي تأتي مرافقة لجملة أوسع من المشكلات النفسية والاجتماعية المتنوعة.

والمجتمع العربي في مرحلته الراهنة يتصف باتساع عمليات التواصل التي يقيمها مع المجتمعات الأخرى، المتطورة منها وغير المتطورة، ومن الطبيعي أن تنجم عن عملية

التفاعل آثار اجتماعية وثقافية عديدة، خاصة إذا كانت عملية التفاعل مع المجتمعات الحديثة الأكثر تطوراً، ذلك أن الأفراد يتأثرون بالأقوى، ويميلون إلى تقليده كما يقول ابن خلدون، مما يجعل المعايير الثقافية السائدة في تلك المجتمعات مهياً للانتشار في المجتمع العربي تبعاً لدرجة تأثر أبنائه بها، وتبعاً لمقدار تمثلهم لثقافتهم الحضارية، ويلاحظ أن التطور في الحياة الاقتصادية والتجارية، وفي مجال تلبية الحاجات الأساسية والكمالية للفرد يقترن بانتشار مجموعة واسعة من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي ظن عدد كبير من الذين بهرتهم الحضارة المادية أن التطور الاقتصادي والصناعي في الغرب إنما يعود إلى تلك العادات والتقاليد ومنظومات القيم.

وقد ترتب على ذلك أن مجموعة كبيرة من القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الجديدة أخذت تنتشر في الثقافة العربية المحلية، وتؤثر في سلوك الأفراد، وفي حياتهم، وأنماط العلاقات الاجتماعية بينهم، في الوقت الذي أخذت تراجع فيه مجموعة واسعة من القيم الدينية والأخلاقية والعادات الاجتماعية التي كانت سائدة إلى حين من الزمن، وكان لها دور أساسي في تنظيم أوجه العلاقة بين الأفراد ضمن الأسرة الواحدة، وبين الأفراد في المجتمع الأكبر.

إن الثقافة الصناعية المتطورة تقوم في الجزء الأكبر منها على مفهوم تقديس الفرد، والبحث عن حقوقه، والعمل على توفير الشروط التي تضمن له العمل والاستثمار والنجاح بالشكل الأفضل، فهي تنظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة أفراد يسعى كل واحد لتحقيق مصالحه، وتأتي مصلحة المجتمع بصورة إجمالية نتيجة لتضافر مجموع مصالح الأفراد. وفي المراحل الأكثر تطوراً من تطور المجتمع الرأسمالي، أصبحت قيمة الفرد رهناً بمساهماته الاقتصادية والمادية التي يقدمها للمشروع الرأسمالي، وليست مرتبطة بموقعه الاجتماعي أو بدوره بالنسبة إلى الجماعة التي ينتمي إليها، ويعيش بين أبنائها. لقد أخذت الحضارة المادية الحديثة تجرد الإنسان من موقعه الاجتماعي، وتعطيه من القيمة ما يكافئ استثماراته المالية، أو موقعه في النفوذ السياسي، أو العسكري، وتأتي الحقوق والواجبات المترتبة عليه مرتبطة بتلك الرؤية.

وقد نتج عن ذلك أن الحضارة المادية لم تعد تنظر إلى الإنسان بوصفه عضواً في

المجتمع، كما هو الحال في الثقافة العربية الإسلامية، ولم تعد تنظر إلى المرأة بوصفها أمًّا، أو أختًا، أو زوجة، ولا حتى ربة منزل، إنما تنظر إليها بوصفها عاملة في مصنع، أو في مؤسسة وحسب، شأنها في ذلك شأن الرجل الذي لم تعد الحضارة المادية تنظر إليه بوصفه أبًا، أو زوجًا، بقدر ما تنظر إليه على أنه مستثمر أو تاجر أو عامل. وينطبق الأمر تمام الانطباق على الطفل الذي فقد بنظر الحضارة المادية الحديثة صفته ابنًا أو أخًا، وباتت قيمته مستمدة من ذاته، وليست من الموقع الاجتماعي الذي يشغله بالنسبة إلى أسرته.

أما في الثقافة العربية الإسلامية فيبدو أن الأمر مختلف تمامًا، فهي لا تنظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة أفراد، إنما تنظر إلى الأفراد بوصفهم أعضاء في بنية المجتمع، فالمرأة لا يمكن النظر إليها بوصفها عاملة أو أنثى وحسب، إنما تنظر إليها الحضارة العربية بوصفها أمًّا تارة، أو أختًا تارة ثانية، أو مربية تارة ثالثة، ويصعب تصور المرأة منعزلة عن أي موقع اجتماعي أو دور يمكن أن تؤديه، وبالتالي فإن الحقوق والواجبات المترتبة على المرأة والرجل إنما تأتي بحسب المواقع التي يشغلها الفرد في سياق المجموعة التي ينتمي إليها، وفي سياق الدور المنوط به في بنية تلك الجماعة. وتكمن المشكلة التي نجمت عن عمليات التواصل الثقافي مع المجتمعات الصناعية المتقدمة في محاولات انتزاع مجموعة واسعة من الأنماط السلوكية السائدة في المجتمع الغربي وإسقاطها عنوة في المجتمع العربي، وفي سياق ثقافي واجتماعي مختلف تمامًا، وتجلت هذه المشكلة بأوضح صورة لها في التعامل مع الإنسان، رجلاً كان أو امرأة، راشدًا أو طفلًا. فقد تشوهت صورة الإنسان (الفرد) بوصفه عضوًا في المجتمع، ولم تكتمل صورة المجتمع بوصفه مجموعة أفراد. لذلك لم تعد حقوق الفرد وواجباته محكومة بمعايير الثقافة العربية التقليدية، ولا هي محكومة بمعايير الثقافية المادية الرأسمالية، الأمر الذي يفسر بقدر كبير تعدد أنماط السلوك الاجتماعي إزاء موقف محدد، وتباين اتجاهات القيم والمعايير المتعلقة بتنشئة الأطفال عمومًا، وبالموقف الاجتماعي منهم بشكل خاص. كما يدل انتشار مظاهر العنف الأسري على تباين اتجاهات القيم الأخلاقية والوجدانية نحوهم بسبب اضطراب منظومات القيم نفسها.

وفي الوقت الذي تأخذ فيه تحولات القيم والاتجاهات نحو تعزيز قيم الفردية على مستوى العالم، والتحرر من الروابط الاجتماعية التقليدية التي تثقل كاهل الأفراد، تميل اتجاهات ثقافية عديدة لدفع عجلة التغيير إلى الوراء، والعودة إلى نمط الحياة الجماعية

وتعزيزها، والحد من انتشار ثقافة التفرد، والحياة الفردية، فتنشر أنماط سلوكية تنتمي من حيث الشكل إلى الثقافة العربية الإسلامية، ولكنها تعكس عملياً ثقافة الفاعلين أكثر مما تجسد الثقافة الإسلامية، ولما كانت طموحاتهم كبيرة وتتطلب جهوداً أكبر من إمكاناتهم، تأتي مظاهر العنف الأسري دليلاً على محاولة الإمساك بزمام الأمور ولو بالقوة.

وإذا كانت مظاهر العنف لدى مجموعة واسعة من السكان تعود إلى تطلعاتهم نحو الحضارة الغربية بما توفره من حرية فردية وهم يعيشون وسطاً اجتماعياً تقليدياً، يدفعهم إلى الإحساس بأن الروابط الأسرية باتت عبئاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً، فإن مظاهر العنف لدى شريحة أخرى من السكان تعود إلى تطلعاتهم نحو الحضارة العربية الإسلامية بنموذجها الأرقى وهي في عصور زهوتها كما هي في وعيهم وإدراكهم، بصرف النظر عن الفجوة التي تفصل هذا الإدراك عن الواقع، وهم يطلبونها في ظروف غير ظروفها، ويعيشون في مرحلة تاريخية مختلفة تماماً في خصائصها وأبعادها، مما يجعل ميلهم للقوة والعنف شكلاً من أشكال استجاباتهم للتحديات التي تحيط بهم.

في ضوء هذا التصور فإن مظاهر العنف الأسري إنما تأتي من غياب الرؤية الوسطية التي يكون في مقدورها التفاعل مع معطيات الحضارة الحديثة والاستفادة من منجزاتها، في الوقت الذي تكون فيه قادرة أيضاً على استلها الماضي والمحافظة على الهوية والتراث والشخصية القومية بما فيها من أبعاد روحية ووجدانية وأخلاقية وإنسانية.

٦ - النتائج العامة للدراسة

ليس من اليسير العمل على معالجة مظاهر العنف الأسري بمعزل عن معالجة مظاهره في المجتمع بصورة عامة، ذلك أن العنف شكل من أشكال السلوك الإنساني الذي يتطلع الفاعل من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الحاجات التي يعجز عن تحقيقها بصورة طبيعية. والبالغ الراشد الذي يأخذ بأسلوب العنف في تعامله مع الأضعف في الأسرة، يأخذ بالأسلوب نفسه في تعامله مع غيره من الأشخاص خارج الأسرة، ورب الأسرة الذي يندفع بجهله وحماقته إلى استخدام أساليب تخرج عن المعايير الثقافية الإسلامية في تعامله مع زوجته، من الطبيعي أن يأخذ باستخدام الأساليب نفسها مع أبنائه وإخوته

وأخواته، فالعنف الموجهه إلى الطفل لا يأتي من كون هؤلاء أطفال، والعنف الموجه ضد المرأة لا يأتي من كونها امرأة، إنما يأتي الفعل من الخصائص الأساسية التي تميز الفاعل على مستوى القيم والاتجاهات التي يتمثلها في وعيه ووجدانه، فتدفعه إلى ممارسة هذا الشكل أو ذاك من أشكال العنف.

ولما كانت بنية المجتمع العربي الراهن تحمل قدراً كبيراً من الازدواجيات الثقافية والمرجعية بسبب خصوصية التجربة التي تعيشها منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، فإن مظاهر العنف الأسري تعد نتاجاً لمجموعة من العوامل المرتبطة بالأبعاد البنيوية الأساسية في المجتمع، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١- سيادة الشعور بالضعف والتشتت والتبعثر في الموقف العربي بصورة عامة، وهو الشعور الذي ينمو باطراد مع الإحساس بعدم قدرة النظام العربي على مقاومة الاحتلال وصد العدوان، وخاصة في سياق الصراع العربي الصهيوني الذي كان وما زال يشكل تحدياً كبيراً على كل المستويات، كما أن حالة هذا الصراع (من انتصار أو هزيمة) تشكل المعيار الأكثر انتشاراً للحكم على المجتمع بالتطور أو التخلف، مما يولد استعداداً نفسياً واجتماعياً لرفض الواقع والبحث عن نموذج بديل.

٢- يسهم التنوع في مكونات المجتمع العربي الراهن في انتشار استجابات مختلفة ومتعددة للتحديات التي يتعرض لها المجتمع في علاقته مع الآخرين بصورة عامة، وتنطوي الاستجابات المتعددة لكيفية التفاعل مع هذه التحديات على نماذج ثقافية وفكرية متباينة تصل مرحلة التناقض في معظم الأحيان، ومن ذلك على سبيل المثال تيارات فكرية تدعو إلى الاندماج مع الثقافة الغربية، لما فيها من عوامل القوة والتجدد والتطور، وتيارات أخرى تدعو إلى حد القطيعة مع الثقافة الغربية والحذر منها، وضرورة التمسك بالأصالة والهوية التاريخية..

٣- تشكل بنية الأسرة وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها واحدة من المواضيع التي يثار حولها الكثير من الجدل والتناقض، ففي حين تميل تيارات الانفتاح على الغرب إلى ضرورة الاستفادة من تجاربه الثقافية والاجتماعية، وتدعو إلى

تعزيز الحياة الفردية المعاصرة بما تحمله من قيم الحرية والاستقلالية.. يلاحظ أن التيارات المحافظة تميل إلى التأكيد على ضرورة التمسك بالهوية والثقافة، والحذر من التفاعل مع الغرب والتأثر بثقافته، لما يحمله ذلك من مخاطر تمس أمن المجتمع العربي وحضارته.

٤- إن التأكيد على أولوية التكوين الاجتماعي (الأسرة والدين والطائفة والعشيرة وغيرها..) يحمل في مضمونه ميلاً واضحاً نحو استخدام العنف من وجهة نظر تيارات الانفتاح، بينما ينطوي التأكيد على مفاهيم الحرية الفردية وتمكين المرأة واستقلاليتها النسبية على محاولات خبيثة للمس بالهوية العربية والثقافة الإسلامية برأي أصحاب التيارات المحافظة، مما يدل على غياب النموذج الثقافي الوسطي الذي يضمن عملية الانفتاح مع الآخر في الوقت الذي يحقق فيه إمكانية المحافظة على الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع.

٥- وفي ظل هذه الظروف المختلفة تحافظ التيارات المتعددة والمختلفة في اتجاهاتها في توليد الأطر المعرفية والفكرية التي تحاول من خلالها تسويق اتجاهاتها نحو نموذج الأسرة المناسب، ونحو طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، ونحو الموقع الذي ينبغي أن تشغله المرأة في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.

٦- ومع غياب الوسطية في المواقف والاتجاهات والعواطف.. يبقى المجتمع غير قادر على إنتاج ثقافة عربية وسيطة قادرة على التفاعل مع تحديات العصر، ذلك أن الانبهار بالتجربة الغربية ومحاولة تطبيقها في غير شروطها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتطبيقها غير الواعي في المجتمع العربي لا تقل خطورة عن التطرف الديني الذي يحاول تطبيق تجربة افتراضية يتصورها بوعيه في غير شروطها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً، ويحاول تطويع شروط الواقع بما يحمله من تحديات وتنوعات لنموذج افتراضي لا وجود له في الحقيقة إلا في وعيه الذاتي.

٧- إن مشكلة العنف الأسري وفق هذا التصور ليست قضية سلوك اجتماعي يقدم

عليه الفرد لاعتبارات تخصه بالدرجة الأولى، إنها هي نتاج لجملة معقدة من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنجم عن انتشار النمط الفردي في الحياة الاجتماعية في غير شروطه الثقافية وفي غير ظروفه التاريخية، وتبدو المشكلة واضحة أيضاً مع انتشار الميل الشديد للإمساك بعملية التغيير الاجتماعي والتحكم بها والحيلولة دون انتشار تأثيراتها في المجتمع، في الوقت الذي باتت فيه هذه العملية قادرة على أن تحترق المنظومات الفكرية والعقائدية والاجتماعية السائدة.

والمشكلة بهذا التحليل تمتد في جذورها إلى البنية الاجتماعية التي تفتقر إلى غياب الرؤية الفلسفية الواحدة الوسطية التي تشكل الأساس الفكري والعقلي والنفسي لشبابه استجابات أبناء المجتمع نحو التحديات المحيطة بهم عامة، بما ذلك التحديات المرتبطة بأنماط التفكير الوافدة وأشكال السلوك الاجتماعي المتنوعة في مضامينها وأبعادها، ويدعو ذلك إلى ضرورة التأكيد على الفكر الوسطي الذي يضمن آليات التفاعل مع الآخر والانفتاح نحوه في الوقت الذي يستطيع فيه المجتمع أن يحافظ على هويته الثقافية وخصوصياته التاريخية والحضارية التي كانت سبب النهوض الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للحضارة العربية الإسلامية في عصور تقدمها وزهوتها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الأخرس، محمد صفوح (١٩٨٣)، علم الاجتماع العام، منشورات جامعة دمشق.
إسماعيل، سعيد (١٩٩٥)، فلسفات تربوية معاصرة، عالم المعرفة، العدد ١٩٨، حزيران، الكويت.

بلعاوي، إبراهيم، العنف: المفهوم والأبعاد، دراسة نقدية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي في الجزائر، ٩-١٠ آذار.

بورديو، بيار (١٩٩٥)، العنف الرمزي، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي.
الجازية، الهمامي (٢٠٠٨)، العنف الأسري في بلدان المغرب العربي: نحو كسر حاجز الصمت: الواقع والمقاربات، مؤتمر كرامة حول العنف الأسري، البحرين ٢-٤ ديسمبر (٢٠٠٨).

الحنفي، عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، طبعة ثالثة، القاهرة.

الخريف، رشود (٢٠٠٨)، العنف الأسري.. لماذا المفاجأة، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٥ / ١٠ (www.aleqt.com)

داود، ليلي (٢٠٠١)، مبادئ علم النفس، منشورات جامعة دمشق.
سالمين، مبارك (٢٠٠٥)، ظاهرة العنف في المدرسة، الطبعة الثانية، دار عبادي، صنعاء.
السراج، عبود (١٩٩٠)، علم الإجرام وعلم العقاب، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

سلامة، رجاء (٢٠٠٤)، العنف ضد المرأة، ورقة عمل مقدمة لورشنة عمل تشاورية بعنوان: «الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة» منظمة العفو الدولية، القاهرة، ٢٦-٢٨ حزيران.

شحاتة، محمد ربيع، وآخرون (٢٠٠٤)، علم النفس الجنائي، القاهرة، دار غريب.

عبد القادر، فرج (١٩٩٣)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت.

العبيدي، عبيدي (٢٠٠٩)، أكثر ضحايا العنف الأسري من النساء، موقع صحيفة الوسط البحرينية، (www.alwasatnews.com). (الخميس ١٩ فبراير ٢٠٠٩)

عياد، فاطمة سلامة (٢٠٠٦)، واقع العنف الأسري، التجربة الخليجية، العنف الأسري صورته، أسبابه والنظريات المفسرة له، مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة، ١٤-١٥ شباط.

غانم، منى، وآخرون (٢٠٠٥)، العنف الواقع على المرأة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، الاتحاد العام النسائي.

غليون، برهان (١٩٩٠)، اغتيال العقل، مجلة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

فريق من الاختصاصيين (١٩٨٥)، المجتمع والعنف، ترجمة ألياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت.

قانسوة، صلاح قانسوة (١٩٨١). الموضوعية عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي، كانون ثاني.

المحروس، هناء (٢٠٠٨)، المرأة ضحية العنف الأسري، شبكة المحامين العرب، موقع محامو البحرين ٢٣ / ١٢ / (www.mohamoon-bh.com)

المنصوري، زينات (٢٠٠٨)، الإشكاليات القانونية وموقف الشريعة من العنف الأسري، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العنف الأسري «الأسباب والحلول» ١٦-١٧ فبراير.

منظمة الأمم المتحدة (١٩٧٢)، أشكال العنف ضد المرأة، نيويورك، الدورة الحادية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، مستخلص من: www.amanjordan.org/

downloads/ files/ 2006/ N0641972.pdf

ميزاب، ناصر (٢٠٠٥)، مدخل إلى سيكولوجية الجنوح، عالم الكتب، القاهرة.

النمر، منير، «صمت الضحية» ليس حلاً للمشكلة، صحيفة الرياض، العدد (١٤٧٢٠) ١٢ أكتوبر.

نمروقة، هناء (٢٠٠٩)، خبراء عرب يجذرون من تنامي ظاهرة العنف الأسري، موقع
الرأي نيوز. (<http://www.alraynews.com/News.aspx?id=165348>).
(18/02/09).

الياسمين، مبارك (٢٠٠٥) ظاهرة العنف في المدرسة، الطبعة الثانية، دار عبادي، صنعاء.
اليوسف، عبد الله اليوسف وآخرون (٢٠٠٥)، العنف الأسري، وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل، الرياض.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Charles ,E .Siberman» 1980 ,Criminal violence ,criminal Justice ,«vintage
Books ,New York.

Chazel ,Francois” ,1985 Normes Et Valeurs Societes ,“Encyclopedie
Universalise Corpuse ,(13) Paris

<http://www.amanjordan.org/articles/index.php?news3846=>

Popenoe ,Paul» ,Modern Marriage2 ,«nd .Ed ,pp144-137 .

R .Donziger ,Steven» ,1990 ,The real war on crime , the report of the
national criminal Commission ,«Justice Hoper perennial ,A
division of harper Collins publishers.

Tourine ,Alain» ,1971 ,Sociologie De L<action ,«La Grande Encyclopedie
,Libraire Larousse.

WHO» ,2006 ,Multi-Country study on women<s violence against
women ,«Summary report of initial results on prevalence,
health outcomes and women<s responses ,Geneva ,World Health
Organization.